

فتح المغيـث شرح ألفية الحديث

خاصة لكونه الأكثر كاختصارهم في الموضوع على المثنى لكونه الأهم قسمين عمدا وسهوا والعمد إلى ما كان متنه مشهورا براو ك سالم أبدا بواحد من الرواة (نظيره) في الطبقة كنافع كي يرغبيا فيه أي في روايته عنه ويروج سوقه به للأغراب إذ ما استغربا ممن وقف عليه لكون المشهور خلافه .

وممن كان يفعل بهذا المقصد على سبيل الكذب حماد بن عمرو النصيبي أحد المذكور بالوضع كما وقع له حيث روى الحديث المعروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رفعه إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤهم بالسلام .

عن الأعمش عن أبي صالح ليغرب به وهو لا يعرف عن الأعمش كما صرح به العقيلي وقد قيل في فاعل هذا ليسرق الحديث وربما قيل في الحديث نفسه مسروق .

وفي إطلاق السرقة على ذلك نظرا إلا أن يكون الراوي المبدل به عند بعض المحدثين منفردا به فسرقه الفاعل منه وللخوف من هذه الآفة كة أهل الحديث تتبع الغرائب كما سيأتي في بابها إن شاء الله ومنه وهي ثاني قسمي العمدة قلب سند تام لمتن فيجعل المتن آخر مروي بسند يقصد امتحان حفظ المحدث واختبار هل اختلط أم لا كما اتفق معهم مع أبي اسحاق الهجيمي حين جاز المائه كما سيأتي في آداب المحدث إن شاء الله وهل تقبل التلقين الذي هو قبول ما يلقي إليه كالصغير من غير توقف أم لا إن وافق على القلب فغير حافظ أو مختلط أو خالف فضا بط نحو امتحانهم أي المحدثين ببغداد إمام الفن وشيخ الصنعة البخاري صاحب الصحيح في ما به من الحديث لما أتى إليهم ببغدادا بالمهملة آخرة على إحدى اللغات حيث اجتمعوا على تقليب متونها وأسانيدها وصيروا متن هذا السند هذا المتن لمتن آخر وانتخبوا عشرة من الرجال فدفعوا لكل